الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
الكتابة العامة

محضر اجتماع لجنة المالية والميزانية

•**تاريخ الاجتماع:** 25 جوان 2024

•**جدول الأعمال:** النظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 16 ماي 2024 بين الدول التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة (عدد 2024/53).

•**الحضور:**

الحاضرون 00 / **المعتذرون** 01 / **الغائبون** 01 / **الحاضرون من غير أعضاء اللجنة** 00

افتتاح الجلسة: 13:00 بعد الزوال **رفع الجلسة: 14:40 بعد الزوال**

مداولات اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة، بتاريخ 25 جوان 2024 للنظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 16 ماي 2024 بين الدول التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة.

وفي بداية الجلسة بيّن السيد رئيس اللجنة أنّ هذا القرض يتنزل في إطار تعبئة الموارد المالية لتمويل ميزانية الدولة لسنة 2024، مذكّرا أنّه تمت المصادقة عليه بمقتضى قانون المالية لسنة 2024.

وخلال النقاش أشار عدد من النواب إلى السياسة المالية التي تنتهجها الدولة لتوفير موارد الميزانية وآثارها السلبية في تعميق المديونية، واقترحوا توجيه نسبة من هذه القروض إلى المشاريع الاستثمارية.

وأثار نواب آخرون مسألة تداعيات تراجع الترقيم السيادي للدولة التونسية وتأثيره على سياسة الاقتراض الخارجي واستغربوا الاستناد إلى هذا التصنيف السيادي لتبرير اللجوء إلى الاقتراض الداخلي.

كما أشاروا إلى الوضع الدقيق الذي تمر به المالية العمومية التونسية وحذروا من تأثير هذا القرض على احتياطي العملة الصعبة المتأتي في جزء كبير من إيداعات التونسيين بالخارج والتي كان من الأفضل توجيهها نحو مشاريع استثمارية، مؤكدين على ضرورة وضع استراتيجية واضحة ومتكاملة لسياسة الاقتراض الداخلي والخارجي، وأوصوا بضرورة اعتماد منهجية التنصيص ضمن قانون المالية على مصادر تمويل ميزانية الدولة.

وفي هذا الإطار رأى بعض النواب ضرورة الاستماع إلى وزيرة المالية للتحاور حول خطة الوزارة لإصلاح المالية العمومية وتجاوز هذا الوضع الدقيق من جهة، والاطلاع على مدى التقدم في تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2024 والتعهدات المبرمجة في قانون المالية لسنة 2024 بخصوص

نسبة النمو ومجال الاستثمار ومدى التقدم في تحقيق هذه التعهدات إلى غاية شهر جوان 2024 من جهة أخرى.

ورأى أغلب النواب ضرورة إرفاق وثيقة شرح الأسباب بمعطيات حول مصادر القروض المتبقية لتمويل ميزانية الدولة لسنة 2024 والقروض الموجهة للاستثمار.

وتمت الموافقة على مشروع هذا القانون.

هذا وتداولت اللجنة حول برنامج عملها خلال الفترة المتبقية من الدورة النيابية الحالية لاستكمال النظر في مشاريع ومقترحات القوانين المعروضة عليها والقيام بزيارات ميدانية في إطار عملها الرقابي.

قرار اللجنة:

الموافقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 16 ماي 2024 بين الدول التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة.

رئيس اللجنة	**مقرر اللجنة**
عصام شوشان	**عصام البحري الجابري**